



## حواضر الاندماج الاقصادى فى الشرق الأوسط من المنظور المصرى

تأليف: د. أحمد جلال

ترجمة: د. سمير كريم

مراجعة: د. سميحة فوزى

ورقة عمل رقم ٥

قدمت هذه الورقة فى حلقة عمل نظمها مجلس العلاقات الخارجية فى واشنطن دى.سى. فى شهر سبتمبر ١٩٩٦. وقد استفاد المؤلف من مناقشاته مع آل فيشلو، وبرنارد هوكممان وروبرت لورانس وجونانان باريس. ويوجه المؤلف الشكر إلى كل من منى أبو الخير لمساعدتها القيمة فى البحث، ومها فيليب لمساعدتها فى أعمال السكرتارية. كما يعبر عن شكره أيضاً لكل من د. سميحة فوزى، ود. محمود محى الدين للمناقشات القيمة التى أجراها معهما. ووجهات النظر التى تقدمها هذه الورقة هى وجهات نظر المؤلف ولا ينبغى أن تنسب إلى المركز المصرى للدراسات الاقتصادية أو إلى مجلس إدارته.

## خلاصة

تحلل هذه الدراسة الحوافز السياسية والاقتصادية للاندماج الاقليمي، مركزة في ذلك، من وجهة نظر مصر، على مدى تأثير اتفاقيات المشاركة التي أبرمها، أو سيبرمها، الاتحاد الاوروبي مع دول المنطقة على تحرير التجارة الخارجية بشكل عام، وعلى تحسين التجارة البينية في المنطقة بشكل خاص.

وتذهب الدراسة إلى أن مصر، في الأجل القصير، قد لا تتوفر لديها الحوافز السياسية والاقتصادية التي تشجعها على الاندماج الاقليمي، إلا أن احتمالات الاندماج الاقليمي ستزيد في الاجلين المتوسط والطويل، وذلك لأن مصر سوف توقع اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي، كما أنها تسعى جاهدة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهذان العاملان من شأنهما أن يدفعنا إلى مزيد من الإصلاح الاقتصادي داخلياً وكذلك إلى توليد دوافع جديدة للاندماج الاقليمي حتى تتمكن المشاريع الاقتصادية في مصر من الاستفادة من أسواق أوسع وتعظيم الفائدة من موقع مصر الجغرافي المتميز ومن اقتصاديات الحجم.

## Abstract

This paper examines the economic and political incentives for regional integration, focusing, from an Egyptian perspective, on whether the preferential trade agreements with the EU will stimulate trade liberalization in the Middle East and North Africa and serve to promote trade within the region itself, particularly with the Israeli/Palestinian/ Jordanian triad. It also assesses current incentives and future prospects for regional integration.

The paper concludes that, in the short run, Egypt has limited economic and political incentives to integrate with the triad, or with the region. In the medium run, however, the prospects for regional integration are brighter. Egypt is about to sign a partnership agreement with the EU, and there is keen interest in attracting FDI. Both factors are expected to bring about deeper reforms at home and create pressure for regional integration to allow firms secure access to larger markets, to optimize locations across borders, and to capitalize on economies of scale.

## ملخص

على الرغم من أن الطريق إلى السلام من المتوقع أن يكون طويلاً ومحفوفاً بالمخاطر، إلا أن ما تحقق حتى الآن في هذا المجال، ينبئ بتزايد فرص تحقيق السلام الشامل في المستقبل خاصة وإن بدائل السلام تعد شديدة التكلفة بالنسبة لكافة الأطراف. وعليه يصبح السؤال المحورى حالياً وفي المستقبل: ما هو نوع التعاون الإقتصادي الذي سيترتب على السلام؟ وللإجابة على هذا التساؤل تبدأ الدراسة باستعراض التجارة البينية الإقليمية وحركات عناصر الإنتاج في السنوات الأخيرة، ثم تنتقل إلى تقييم الحوافز الاقتصادية والسياسية للاندماج الإقليمي في المنطقة في الوقت الحالي، مع التركيز على مصر والمثلث المكون من إسرائيل وفلسطين والأردن، وأخيراً يتم تحليل آفاق الاندماج الإقليمي في الأجل المتوسط.

وتطرح الورقة وتقيم افتراضاً بسيطاً للغاية، وهو أن التعاون الإقليمي من الممكن أن يتحقق إذا ما توافرت لدى الأطراف المعنية الحوافز الاقتصادية والسياسية الكافية، وعلى العكس يصعب تحقيق التعاون الإقليمي في حالة غياب تلك الحوافز حتى إذا أعلن الساسة نواياهم الطيبة في هذا الشأن. وتذهب الحوافز الاقتصادية إلى ما هو أبعد من خلق التجارة وتحويلها، لتشمل المكاسب الديناميكية المرتبطة بالاستثمار والإصلاحات العميقة المترتبة على الاندماج. وهي تزداد مع القرب الجغرافي، الذي يؤدي إلى تقليل تكاليف النقل، ومن ثم يشجع على قيام التجارة؛ ومع الانفتاح، لأن اتفاقات التجارة التفضيلية في ظل معدلات الحماية المرتفعة تؤدي إلى تحويل التجارة عن طريق تشجيع التخصص بين المنتجين غير الأكفاء نسبياً؛ ومع الاقتصادات المشجعة للاستثمار، لأن اتفاقات التجارة التفضيلية يمكنها أن تقدم للمستثمرين أسواقاً ضخمة، ومصادر متنوعة للمدخلات واحتمالات الاستفادة من وفورات النطاق، ومع الحاجة إلى ضمان استقرار الإصلاح، إذ أن اتفاقات التجارة التفضيلية مع الاقتصادات الضخمة (مثل الولايات المتحدة وأوروبا) يمكنها أن تقدم ضماناً ضد الرجوع في سياسات الإصلاح.

ولما كانت الحوافز السياسية ليست بمعزل عن الحوافز الاقتصادية، فإن أي اتفاق إقليمي يجب أن يكون من الناحية السياسية مرغوباً وممكناً ومحللاً للثقة حتى يتحقق. وتتحقق الرغبة السياسية عندما تكون المنافع الناشئة عن الاتفاق للقادة ومؤيديهم أكبر من التكاليف، أما الإمكانية فتتحقق عندما يتمكن القادة من الحصول على التأييد اللازم لتنفيذ الاتفاق، وتتوافر الثقة عندما يعتقد كل من الراجحين والخاسرين أن الوعود بالحصول على المكاسب والتعويضات، هي محل ثقة.

وقد تم تطبيق هذه المعايير في الورقة للتعرف، على مدى توافر الحوافز الاقتصادية والسياسية لدى مصر - في كل الأجل القصير والمتوسط - للاندماج مع المثلث. وتنتهي الورقة إلى أن الحوافز الاقتصادية التي تدفع مصر للاندماج تعد محدودة في الأجل القصير. ذلك أن ميزة القرب الجغرافي بلغيتها النص في البنية الأساسية وغياب السلام. كما أن مستوى الحماية مرتفع وقد يشجع على تحويل التجارة، وما زال مناخ الاستثمار في حاجة إلى التحسين، بما يسمح للاستثمار الأجنبي المباشر أن يستفيد من ميزة الموقع وكبر حجم الأسواق. كما أن الورقة تصل إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بالحوافز السياسية. فبينما يمكن للحكومة الحصول على موافقة السلطة التشريعية، إذا ما كان الاتفاق مرغوباً من الناحية السياسية، وذلك عن طريق الأغلبية التي تتمتع بها في مجلس الشعب، إلا أنه يبدو أن الرغبة السياسية مازالت غير كاملة أو متوافرة، لأن القطاع الخاص المصري قد يفضل بدرجة أكبر الاتجار مع أسواق أكثر اتساعاً عن الاتجار مع المثلث، وبخاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولأن بعض رجال الأعمال قد يعارضون مثل هذا الاتفاق لأنهم يعتقدون في ضرورة سيادة السلام الشامل كشرط أساسي للتعاون التام. وأخيراً، فإنه حتى في حالة توافر شرطي الرغبة والإمكانية، فإنه قد لا يمكن ضمان أو الثقة في تنفيذ الوعود المذكورة في الاتفاق. لقد قامت مصر بتنفيذ كافة التزاماتها في اتفاق السلام مع إسرائيل، ولكنها لا يمكن أن تضمن سلوك الأطراف الأخرى، ولهذا، فإن درجة الثقة قد تكون ضعيفة بدون سلام شامل، وبدون ضمانات خارجية للاستقرار تقدمها الولايات المتحدة مثلاً أو أعضاء آخرون من المجتمع الدولي.

وفي الأجل المتوسط، من المتوقع أن تكون احتمالات الاندماج الإقليمي أكثر تفاعلاً، إذ أن مصر توشك أن توقع على اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وهناك رغبة شديدة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المتوقع أن يؤدي كلا العاملين

السابقين إلى تعميق الإصلاحات الداخلية، وإلى خلق ضغط في اتجاه تحقيق الاندماج الإقليمي بها يسمح للمشروعات النفاذ إلى أسواق أكبر، واختيار أفضل المواقع عبر الحدود، وتحقيق الاستفادة من وفورات النطاق. ومع قيام إصلاحات مماثلة في دول المثلث والدول الأخرى المجاورة، تتزايد احتمالات الاندماج الإقليمي. وغنى عن البيان أن السلام يعتبر شرطاً حتمياً كي يتحقق حدوث كل ذلك.

وفي الفترة الانتقالية، فإن دول المثلث قد تكون لديها حوافز اقتصادية وسياسية قوية للاندماج بصورة مناسبة إلا أنه، ينبغي أن تتركز الجهود في نفس الوقت على القيام بخطوات إضافية يمكنها أن تؤدي إلى تكامل مفيد لكل الأطراف في المستقبل. ومن هذه الخطوات على سبيل المثال إصلاح السياسات القومية بحيث تصبح ملائمة للاستثمار - المحلي والأجنبي - فضلاً عن السعي لتحقيق درجات أكبر من التحرير. ويمكن تدعيم وتنسيق كل هذه الجهود في المنطقة عن طريق بنك الشرق الأوسط مثلاً. وفي نفس الوقت، من الممكن العمل على إنشاء مشروعات إقليمية مشتركة، وخاصة في البنية الأساسية.

وباختصار يمكن القول بأن التجارة الإقليمية في المستقبل تمثل تحدياً كبيراً، وخاصة وأن أحدث بيانات توضح ضعف الاندماج في المنطقة حيث تمثل التجارة البينية أقل من ١٠% من إجمالي التجارة الإقليمية. ولكي يحدث التقدم في مسار الاندماج الإقليمي، فلا بد أن يتوافر لدى الأطراف المختلفة الحوافز الاقتصادية والسياسية الباقية للمضي في هذا السبيل.

## ١ - مقدمة

على الرغم من تباطؤ التقدم - في محادثات سلام الشرق الأوسط مؤخراً -، فإن ما تم تحقيقه حتى الآن لم يكن متصوراً منذ بضعة أعوام خلت. ففي عام ١٩٩٣ - بعد أربعة عشر عاماً من توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل - تم التوصل إلى أول مرحلة في الاتفاق بين الفلسطينيين وإسرائيل، وفي عام ١٩٩٤ تم التوصل إلى اتفاق آخر مع الأردن. ومازالت هناك تطورات كثيرة منتظرة على الجبهات الفلسطينية، والسورية واللبنانية. كذلك من المنتظر أيضاً أن يتبع ذلك الاتفاق مع باقي الدول العربية.

وبينما مازال الطريق إلى السلام طويلاً.... فضلاً عن أن تحقيقه ليس بالأمر الهين، فإن النتائج الملحوظة التي تحققت حتى الآن توضح أن تحقيق السلام أمر لا مفر منه، إذ أن البدائل ستكون شديدة التكلفة لجميع الأطراف. والسؤال المحوري الآن وفي المستقبل: ما هو نوع التعاون الاقتصادي الذي سترتب على السلام؟ ويثير هذا السؤال عدة أسئلة فرعية مثل: هل سيؤدي تحرير التجارة المتضمن في اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من تحرير التجارة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ وهل ستؤدي هذه الاتفاقات إلى زيادة التجارة وأشكال التعاون الأخرى فيما بين دول المنطقة ومع المثلث إسرائيل / فلسطين / الأردن؟ وما هي الاحتمالات لمد الخطوات الأولية في اتجاه الاندماج فيما بين المثلث إلى مصر والدول الأخرى؟

وتطرح هذه الورقة كما تقيم في نفس الوقت افتراضاً شديداً البساطة: وهو أن الاندماج الإقليمي يصبح حقيقة عندما تكون هناك حوافز اقتصادية وسياسية كافية لدى الأطراف المعنية، وأنه إذا ما غابت هذه الحوافز فإن الاندماج الإقليمي لن يقوم مهما أعلن الساسة عن نواياهم بعكس ذلك. ولعل خير دليل على ذلك فشل تجارب الاندماج الإقليمي في المنطقة على الرغم من المحاولات المتكررة لإقامة سوق عربية مشتركة، وهو ما يؤكد أن القومية العربية وحدها غير كافية، كما أن الحماس للسلام ليس أيضاً كافياً، لتحقيق التعاون الاقتصادي في المنطقة، ولذا فإن أى محاولة جادة للاندماج في المنطقة لن تتحقق إلا بتوافر الحوافز الاقتصادية والسياسية المشجعة للاندماج.

وفي القسم الثاني يتم تحليل مستوى التجارة وحركة عوامل الإنتاج فيما بين دول المنطقة في خلال السنوات الأخيرة. ويقدم القسم الثالث تقييماً لمدى توافر الحوافز الاقتصادية والسياسية للاندماج في المنطقة، مع التركيز على مصر ودول المثلث. ويخصص القسم الرابع للكشف عن احتمالات الاندماج في المنطقة في الأجل المتوسط. بينما يقدم القسم الخامس الملاحظات الختامية.

## ٢ - التجارة البينية وحركة عوامل الإنتاج في المنطقة:

ينظر كثيرون إلى السلام باعتباره نقطة تحول في اتجاه التسوية السياسية والتعاون الاقتصادي. وعلى الرغم مما تقدم فإن المنطقة مازالت في انتظار تحقيق اندماج إقليمي محسوس. وحيث توضح البيانات الإقليمية الخاصة بالتجارة في السلع والخدمات وحركة رأس المال وانتقال العمالة حققت درجة الاندماج الاقتصادي. كذلك تظهر البيانات الخاصة بمصر تقدماً محدوداً للاندماج مع المثلث المكون من إسرائيل، السلطة الوطنية الفلسطينية، والأردن.

## ٢-١ التجارة السلعية:

بلغ متوسط التجارة البينية في المنطقة حوالي ٩% من إجمالي الصادرات في خلال المدة من ١٩٨٩ إلى ٩٥ (جدول رقم ١). ويصل نصيب التجارة البينية إلى ما يزيد عن ٦٠% بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وما يزيد على ٣٥% بالنسبة لآسيا. وبالإضافة إلى ما تقدم يلاحظ اتجاه التجارة البينية إلى الانخفاض، إذ هبطت من ١١% في عام ١٩٨٩ إلى ٧% في عام ١٩٩٥.

### جدول رقم (١) الصادرات فيما بين دول المنطقة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات.

متوسط	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٩٥-٨٩								
٧٥	٧٢	٧٣	٧٣	٧٥	٧٦	٧٧	٧٦	الدول الصناعية
٦١	٦٤	٥٩	٥٩	٦١	٦١	٦١	٦٠	الاتحاد الأوروبي <sup>(١)</sup>
٣٩	٤٢	٤١	٣٩	٣٩	٣٨	٣٧	٣٦	الدول النامية
٩	١٠	١٠	٩	٨	٨	٨	٧	إفريقيا
٣٧	٤٠	٤٠	٣٨	٣٩	٣٧	٣٥	٣٣	آسيا
٢٥	٣٠	٣٠	٢٢	٢١	٢٠	٢٢	٢٨	أوروبا
٩	٧	٨	٧	٧	٨	١١	١١	الشرق الأوسط <sup>(٢)</sup>

١. يضم الاتحاد الأوروبي ١٥ دولة منذ عام ١٩٩٥.

٢. تضم منطقة الشرق الأوسط: البحرين، ومصر، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وعمان، وقطر، والسعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن.

المصدر: IMF, Direction of Trade Statistics, 1996

كذلك توضح البيانات تواضع صادرات مصر لدول المنطقة (بالنسبة إلى إجمالي صادراتها) جدول رقم (٢). وبينما تستوعب دول الاتحاد الأوروبي ما يقرب من ٥٠% من صادرات مصر فإن الأردن وفلسطين مجتمعتين تستوردان فقط ٢% من مصر. ومع أن واردات إسرائيل تمثل نسبة كبيرة من صادرات مصر، إلا أن نصيبها قد انخفض من ١٠% في عام ١٩٩١ إلى أقل من ١% في عام ١٩٩٥. ولا تمثل الدول العربية الأخرى بخلاف الأردن وفلسطين إلا نسبة تزيد قليلاً عن ١٠%، هذا ولم يشهد هذا النمط للتجارة أي تغيير ملموس خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥.

وعلى الرغم من عدم توافر بيانات تفصيلية عن التركيب السلعي للتجارة إلا أنه يمكن القول بأن الوقود المعدني يمثل نسبة كبيرة من التجارة البينية للمنطقة، كما أنه لا توجد أي سلعة أخرى تمثل نسبة يعتد بها في التجارة الدولية. [Erian and Fisher, (1991)]. تجدر الإشارة إلى أن النزاع العربي الإسرائيلي ترتب عليه عدم قيام تجارة بين إسرائيل وجيرانها، باستثناء مصر وذلك، على الرغم من الهبوط الحاد في نصيب إسرائيل من الصادرات المصرية في السنوات الأخيرة.

### جدول رقم (٢) نمط التجارة المصرية: الصادرات (كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات).

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٤٨,٩٠	٤٤,٣٣	٤٨,٢٦	٣٩,٧٠	٤٣,١٠	٣٩,٤٢	٤٣,١٧	الاتحاد الأوروبي
٠,٧٨	٠,٦١	٠,٧٤	١,١١	٠,٩٨	٠,٦٢	١,٠٤	الأردن
٠,٠٥	٠,٠٢	صفر	-	-	-	-	السلطة القومية الفلسطينية
٠,٦٤	٥,٤٥	٠,٢٩	٩,٥١	١٠,٠٨	٦,٥٠	٦,٢٥	إسرائيل
١٠,٨٠	١٣,٦٦	١١,٦٧	١٦,٠٧	١٠,٤٤	٩,٨٣	٩,٠٥	الدول العربية الأخرى
٣٨,٨٤	٣٥,٩٣	٣٩,٠٣	٣٣,٦١	٣٥,٣٩	٤٣,٦٤	٤٠,٤٩	دول أخرى
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	إجمالي

المصدر: IMF: Direction of Trade Statistics 1996، وبالنسبة للأرقام الخاصة بالسلطة الفلسطينية: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصر.

## ٢-٢ انتقال رأس المال:

على الرغم من أن المنطقة تضم دولاً تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال (الدول المصدرة للبترول) وأخرى تتسم بالندرة النسبية في رأس المال (مثل مصر)، إلا أن حركة رؤوس الأموال بين دول المنطقة كانت محدودة، وذلك باستثناء التدفقات الرسمية من الدول المصدرة للبترول إلى الدول العربية الأخرى وأعقاب ارتفاع أسعار البترول في عامي ١٩٧٤/٧٣ و ١٩٨٠/٧٩ [Van den Boogaerde (1991)]. وتوضح البيانات المتاحة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة (شمال إفريقيا وغرب آسيا) أن نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر كان أقل من ١% من إجمالي التدفقات. وتحصل مصر وإسرائيل على حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالأردن، كما تشير البيانات أيضاً إلى أن هناك اتجاه تزايد لتلك التدفقات. (انظر جدول رقم ٣).

## ٣-٢ انتقال العمالة:

من المفترض أن يكون انتقال رأس المال أكثر سهولة من انتقال العمالة، إلا أن حركة العمالة داخل المنطقة كانت أكبر نسبياً من انتقالات رؤوس الأموال وحركة التجارة البينية. ويوضح جدول رقم (٤) تحويلات العاملين كقيم مطلقة وكنسب مئوية من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية الرئيسية المصدرة للعمالة. ويلاحظ أن عدد الدول يكاد يكون ثابتاً، إلا أن الأهمية النسبية لليمن والأردن ومصر تعد مرتفعة مقارنة ببقية الدول. وتعد الدول المصدرة للبترول هي المصدر الأساسي للتحويلات، وعلى الرغم من أن المنطقة ليس لديها حرية انتقال العمالة التي يتمتع بها الأوروبيون، فإن ملايين العمال، وعلى سبيل المثال من مصر، يعملون في الدول المجاورة. كما يعتمد الفلسطينيون بشدة على العمالة التي تعمل في إسرائيل.

## جدول رقم (٣) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

مليون دولار أمريكي						
١٩٩٤ <sup>(٤)</sup>	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	
٢٢٦٥١٣	٢٠٨٣٨٨	١٧٠٣٩٨	١٥٨٤٢٨	٢١١٤٢٥	٢٠٠١٦٢	إجمالي التدفقات
٥٩٩١٠	٦٨٢٠٣	٧٦٦٣٤	٧٢٨٢٧	١٠٠٨٦٢	٨١١٣٤	الاتحاد الأوروبي
٢٦,٥	٣٢,٧	٤٥,٠	٤٦,٠	٤٧,٧	٤٠,٥	%
٥٥٤٨٠	٤٦٠٨٩	٢٢٠٦٢	٢٤٧٥١	٥٥٧٦٨	٧٢٧٥٤	أمريكا الشمالية
٢٤,٦	٢٢,١	١٢,٩	١٥,٦	٢٦,٤	٣٦,٣	%
٢١٠٠	١٤٥٩	١٣٩٦	٩٩٥	١١٠٣	١٦٤٢	شمال إفريقيا <sup>(١)</sup>
٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٨	%
١٢٥٦	٤٩٣	٤٥٩	٣٥٢	٧٣٤	١٢٥٠	- منها مصر
٠,٦	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٦	%
٤٣٥	٤١٩	٤٥١	٤٣٤	٢٠١٣	٢٣٣-	غرب آسيا <sup>(٢)</sup>
٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	١,٠	٠,١-	%
٢-	٣٤-	٤١	١٢-	٣٨	١-	- منها الأردن
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	%
٤٠٦	٥٥٥	٥٣٩	٣٥٠	١٠١	١٢٥	إسرائيل <sup>(٣)</sup>
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	صفر	٠,١	%
٤٨,١	٤٤,٣	٤١,٠	٣٧,٥	٢٤,٤	٢٢,٤	أخرى (%)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الإجمالي (%)

١. شمال إفريقيا يضم: الجزائر ومصر والمغرب والسودان وتونس.

٢. غرب آسيا تضم: البحرين والعراق والأردن والكويت ولبنان وعمان وقطر والسعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن.

٣. بلغت صادرات إسرائيل ١٦٣٧ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥.

٤. تقديرات.

المصدر: UN, World Investment Report, 1995، وبالنسبة لعام ١٩٩٥: IMF, International Financial Statistics, July 1996



## جدول رقم (٤) تحويلات العاملين في الخارج:

مليون دولار أمريكي						
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	الدول المصدرة للعمالة
صفر	صفر	صفر	٢٣٣	٣٥٢	٣٤٥	الجزائر
٥٠٧٣	٤٩٦٠	٥٤٧٨	٣٧٥١	٣٧٤٣	٣٥٣٢	مصر
١٠٩٣	١٠٤٠	٨٠٠	٤٥٠	٥٠٠	٦٢٣	الأردن
٢٠٦١	٢١٦٩	٢١٦٥	١٥١٢	١٣٤٧	١٣٣٧	المغرب
صفر	صفر	١٢٤	٦٢	١٨٨	٢٩٧	السودان
-	٦٠٠	٥٥٠	٣٥٠	٣٨٥	٤٣٠	سوريا
٦٦٤	٥٩٧	٥٧٨	٥٧٠	٥٢٦	٤٨٨	تونس
١٠٥٩	١٠٣٩	١٠١٨	٩٩٨	١٤٩٨	١٠٣٥	جمهورية اليمن

## تابع جدول رقم (٤) تحويلات العاملين في الخارج كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي:

	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	الدولة
الجزائر	صفر	صفر	صفر	١	١	١	
مصر	١٢	١٣	١٦	١٢	١١	١١	
الأردن	١٩	٢٠	١٧	١٢	١٤	١٧	
المغرب	٧	٩	٨	٦	٥	٦	
السودان	صفر	صفر	٢	١	٢	٣	
سوريا	-	-	-	٢	٣	٤	
تونس	٤	٤	٤	٥	٤	٥	
جمهورية اليمن	٢٩	٣٣	٢٨	٢٣	٢٤	-	

المصدر: World Bank, World Debt Tables, 1996

## ٣- الاندماج الإقليمي والحوافز الاقتصادية والسياسية:

يمكن القول بأن الاندماج المحدود بين مصر والمنطقة بما فيها المثلث، إنما يعزى إلى نقص الحوافز الاقتصادية والسياسية الدافعة لمثل هذا الاندماج، وقد تبدو هذه المقولة واضحة لا تحتاج إلى مزيد من الشرح. ومع هذا، فإن معظم المحاولات السابقة لتفسير الاندماج المحدود في المنطقة، قد ركزت إما على الحوافز الاقتصادية أو السياسية، بدلاً من التركيز على كليهما في نفس الوقت. كذلك فإن معظم المحاولات التي تناولت الحوافز الاقتصادية قد ركزت على موضوع خلق التجارة وتحويلها، مع عدم إعطاء أهمية كافية لتحليل المكاسب الديناميكية من الاندماج. وأخيراً، فإن أغلب المحاولات التي تناولت الحوافز السياسية للاندماج كانت تميل إلى التركيز على طبيعة سلطة الإدارة في الدولة، والثقافة، والدين، والأحداث التاريخية بدلاً من العوامل التي تؤدي إلى خلق الديناميكيات السياسية للاندماج، ويركز هذا الجزء على توضيح كيف أدت الحوافز الاقتصادية والسياسية إلى ضعف الاندماج الإقليمي حتى الآن.

## ٣-١ الحوافز الاقتصادية:

شهدت الحوافز الاقتصادية للاندماج تطوراً عبر الزمن. ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى العقدين الماضيين، بدأت ترتيبات الاندماج الإقليمي عندما كانت الدول النامية تتبع استراتيجية الإحلال محل الواردات. والتي تتميز بالحماية الشديدة وبدور الدولة الرئيسي في تخصيص الموارد. وفي ظل تلك الظروف، يمكن لاتفاقات التجارة التفضيلية أن تؤدي إلى تحويل جوهري في التجارة، ولكن مع قدر ضئيل من خلق التجارة. فكما أوضح [Viner (1995)] ينشأ خلق التجارة من تخفيض الحواجز التجارية بين الدول الأعضاء في اتفاق التجارة التفضيلي، بينما يحدث تحويل التجارة عندما يقوم بعض الأعضاء في اتفاق التجارة التفضيلي بالاستيراد من أعضاء آخرين تكون منتجاتهم قد تم إنتاجها بمستوى أقل كفاءة عما هو عليه في أجزاء أخرى من العالم. وعندما تزداد المكاسب من خلق التجارة عن تكلفة تحويل التجارة، تكون هناك حوافز اقتصادية للاندماج.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الاتفاقات الإقليمية الجديدة تتم بين دول تتسم برغبتها الشديدة في المشاركة في السوق العالمية [Lawrence, (1996)]. وتتميز هذه الدول بأنها أكثر انفتاحاً، واتباعها لآليات اقتصاد السوق واتجاهها نحو التصدير، وسيطرة القطاع الخاص (انظر الجدول رقم (٥) لمزيد من التفاصيل). وقد انعكس ما تقدم على حوافز الاندماج الإقليمي في صورة زيادة الاهتمام بالآثار الديناميكية المحتملة للاندماج على مستوى الرفاهة بدلاً من التركيز على المكاسب ذات الطبيعة الاستاتيكية. وتحقق المكاسب الديناميكية نتيجة تدفق استثمارات جديدة، وتحسن الإنتاجية، وانخفاض تكلفة المعاملات الاقتصادية. ويمكن أن تعوض تلك المكاسب الديناميكية الخسارة الاستاتيكية في الرفاهة، بشرط ألا يقوم المستثمرون بتوطين مشروعاتهم في المركز (الدول الغنية) بدلاً من الأطراف (الدول النامية)؛ وأن تتحسن الإنتاجية نتيجة لزيادة المنافسة وتحرير الخدمات، وأن تتخفض تكلفة المعاملات الاقتصادية باتباع نظم أكثر كفاءة، فيما يتعلق مثلاً بتنسيق الإجراءات، والمعايير، واستخراج الشهادات. ويلاحظ أنه عندما تكون الدول في مرحلة التحول بعيداً عن استراتيجيات الإحلال محل الواردات، وفي اتجاه اقتصادات أكثر انفتاحاً، فإن اتفاقات التجارة التفضيلية مع الاقتصادات الكبرى (كالولايات المتحدة مثلاً) يمكن أن تعمل كمرتكز رئيسي يزيد من الثقة في الإصلاحات المصاحبة لها [Francois, (1996)].

وسواء كان الاندماج "تقليدياً" أم "جديداً" فإن الحكم على الاندماج الإقليمي مازال غامضاً من ناحية آثاره المختلفة على الرفاهة بالنسبة للأطراف المعنية. ومن ثم، فإنه ينبغي اختبار الحوافز الاقتصادية للاندماج عملياً، وعلى أساس كل حالة على حدة، وهذا التحليل العملي يمكن أن يتم باستخدام نماذج معقدة (مثل نماذج الجاذبية) أو عن طريق الاعتماد على الحكايات. ووجه القصور في النماذج المعقدة هو أنها لا تأخذ في الاعتبار بعض الآثار المهمة للاندماج، وخاصة تلك التي تنشأ من الاستثمار والتغيرات المؤسسية. ومن ناحية أخرى، فإن الحكايات لا تسمح بالوصول إلى نتائج عامة، ولهذين السببين فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج انتقائي يقوم على مقارنة عدد من النظريات المتعمقة مع بعض البيانات الواقعية لمصر ودول المثلث. ويتم بعد ذلك استخلاص النتائج حول ما إذا كان لدى مصر حوافز اقتصادية كافية للاندماج مع دول المثلث أم لا.

## جدول رقم (٥) الإقليمية التقليدية والحديثة:

التقليدية	الحديثة
الإحلال محل الواردات، الانسحاب من الاقتصاد العالمي	التوجه نحو التصدير، الاندماج مع الاقتصاد العالمي
تخصيص الموارد بشكل مخطط وسياسي	تخصيص الموارد عن طريق السوق
القيادة الحكومية	القيادة للقطاع الخاص
منتجات صناعية أساساً	جميع السلع والخدمات والاستثمار
التعامل مع وجود حواجز حدودية	اندماج أكثر عمقاً
معاملة تفضيلية للأقل نمواً	قواعد متساوية (مدد مختلفة للتكيف)

المصدر: [Lawrence, (1996)]

وفيما يلي نستعرض أهم العوامل التي تخلق الحوافز الاقتصادية للاندماج:-

- الجوار الجغرافي: لأن الجوار يخفض من تكاليف النقل ومن ثم يشجع التجارة.
- الانفتاح: لأن اتفاقات التجارة التفضيلية في ظل معدلات الحماية الشديدة تؤدي إلى الاكتفاء الذاتي والتخصص بين منتجين غير أكفاء نسبياً ومن ثم تؤدي إلى تحويل التجارة.
- الاقتصادات المشجعة للاستثمار: لأن مثل هذه الاقتصادات يمكنها استخدام اتفاقات التجارة التفضيلية لتقديم مزايا إلى الشركات متعددة الجنسية في شكل أسواق ضخمة لمنتجاتها ومصادر متنوعة لمدخلاتها. كما أنها تتيح أيضاً للمستثمرين المحليين أن يتخصصوا وأن يستفيدوا من وفورات النطاق سواء في الإنتاج أو التسويق.
- الحاجة إلى محور ارتكاز للإصلاح: نظراً لأن اتفاقات التجارة التفضيلية مع الاقتصادات الكبرى (مثل الولايات المتحدة وأوروبا) يمكن أن توفر ضماناً ضد الرجوع في سياسات الإصلاح [Francois, (1996)].

والسؤال الآن هو: هل في ضوء ما تقدم من عوامل يمكن القول بأن مصر لديها الحوافز الاقتصادية الكافية التي تدفعها إلى الانضمام إلى المثلث في اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة؟ والإجابة كما يبدو هي: "لا" في الأجل القصير. وربما كانت إمكانيات قيام تجارة محدودة ومشروعات محددة هي الأكثر ملاءمة لهذه المرحلة. إلا أنه كلما تحركت مصر والدول المجاورة الأخرى نحو مزيد من التحرير، كلما تقدمت المفاوضات واتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وكلما ازدادت الإصلاحات الاقتصادية المحلية، كلما ازدادت الحوافز الاقتصادية للاندماج مع المثلث والدول المجاورة الأخرى.<sup>(1)</sup>

وفيما يلي نقدم شرحاً أكثر تفصيلاً لما تقدم. على الرغم من أن القرب الجغرافي يعتبر ميزة، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن تكاليف النقل ترتبط بالمسافة، فالنقص في البنية الأساسية والإحساس بعدم الأمان نتيجة النزاع العربي الإسرائيلي تعتبر حواجز جغرافية مهمة، وتزداد صعوبة هذه العوائق عندما تكون السلع المنقولة ثقيلة وكبيرة الحجم أو سريعة التلف. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، تعتبر الحوافز الاقتصادية لمصر لكي تنضم إلى المثلث محدودة في الوقت الحالي، بسبب الحماية الجمركية المرتفعة التي تتمتع بها العديد من الصناعات في الدول محل الدراسة (جدول رقم ٦). وعلى الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي يعتبر نسبياً أكثر انفتاحاً، إلا أن بعض السلع تتمتع بمعدلات حماية فعلية مرتفعة (مثل المواد الغذائية والكيماويات ومنتجاتها، ومنتجات المطاط والبلاستيك). وفي مصر والأردن، تزداد بدرجة أكبر معدلات الحماية الفعلية<sup>(2)</sup>. وفي ظل هذه الظروف فقد تغدو محاولات الاندماج مع المثلث مجرد محاولات للاندماج بين الصناعات التي تتميز بقلّة كفاءتها نسبياً وتتمتع بالحماية من المنافسة.

<sup>(1)</sup> احتمالات الاندماج الإقليمي في الأجل المتوسط سيتم بحثها في القسم الرابع.  
<sup>(2)</sup> تصدق هذه العبارة على الرغم من أن مصر، في ظل برنامج الإصلاح الذي يتم تنفيذه في خلال التسعينات، قد وهدت وخفضت سعر الصرف، وقامت بفتح الحساب الرأسمالي وخفضت الحد الأقصى للتعريف الجمركية كما خفضت من درجة تشنتها.

## جدول رقم (٦) متوسط الحماية الجمركية الاسمية ومعدل الحماية الفعلية (قطاعات مختارة):

القطاع	مصر		الأردن		إسرائيل	
	الاسمي	الفعلي	الاسمي	الفعلي	الاسمي	الفعلي
التعدين	٩,٠	٧,٠	٢٢,٧	٨,٥	٣٣,٧	١٣,٩
المواد الغذائية	٣٦,٠	٧٢,٠	٤١,١	٢٢,٥	٩,٥	١١٤,٣
الملابس	٦٨,٠	١٦٢,٠	٤١,٠	١٤٦,٠	١١,٠	٨,٢
الجلود	٣٥,٠	٢٨,٠	٤٧,٠	٥٤,٠	١٠,٠	٢,٩
منتجات الخشب والفلين	٣٣,٠	٦٦,٠	٥١,٠	٩٢,٠	١٣,٧	١٣,٧
الورق ومواد الطباعة	٣١,٠	٩٠,٠	١٢,٠	٤٨,٠	-	-
الكيمواويات ومنتجاتها، عدا البترول	١٥,٠	٢١,٠	٢٦,٧	٢٠,١	٧,٤	٤٣,٨
تكرير البترول	١٣,٠	٨٣,٠	٦,٠	٣,٠-	-	-
المنتجات المعدنية	٢٨,٠	١٤,٠	١٧,٠	١٤,٠	٢٧,٩	١٤,٨
الآلات	٢٧,٠	٣٨,٠	١٦,٠	٥,٠	٨,١	٥,٩
معدات النقل	٤٠,٠	٩٠,٠	٣١,٠	١٠٢,٠	٣,٤-	٠,٨
منتجات المطاط والبلاستيك	٢٤,٠	٣٣,٠	٢٩,٠	٦٥,٠	١١,٩	١٨,٣
المتوسط	٢٩,٩	٥٨,٧	٢٨,٤	٤٧,٨	١٠,٨	١٩,٧

المصدر: بالنسبة لمصر: Hoekman and Djankov, 1996، بالنسبة للأردن: (forthcoming) Hoekman، وبالنسبة لإسرائيل: Halevi, 1996

وقد تقوم الدول الاطراف في الاتفاق بفتح أسواقهم أمام بعضهم البعض، ولكن فقط بالنسبة للمنتجات التي يقومون باستيرادها من باقي بلاد العالم، ويؤدي هذا إلى تعظيم تحويل التجارة<sup>(٣)</sup>.

وإلى جانب الحاجة لمزيد من التحرير، وخاصة في مصر والأردن، فإن التدفق المحدود للاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المثلث ومصر مقارنة بالاقتصادات سريعة النمو مثل ماليزيا وتايلاند يعني أنه ما زالت هناك حاجة إلى كثير من الإصلاحات لجعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. وحتى يتم القيام بهذه الإصلاحات، ستظل مزايا الانضمام إلى المثلث كوسيلة لاجتذاب مزيد من الاستثمار محدودة، ويرجع ذلك جزئياً إلى صغر الحجم النسبي لاقتصادات المثلث. وأخيراً، فإنه بينما يمكن لمصر أن تستخدم اتفاقات التجارة التفضيلية كمحور ارتكاز للإصلاحات الهيكلية الحالية، ولاكتساب ثقة المستثمرين، فإنه يمكنها أن تحقق هذا الهدف، بصورة أفضل، عن طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة في اتفاق تجارة تفضيلي<sup>(٤)</sup>. وبالطبع، فإن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وإلى المثلث لا يستبعد أحدهما الآخر، فإسرائيل ترتبط باتفاق تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلا أنه يبدو أن مسألتى تحويل التجارة، والاستثمار قد تجعل من الأفضل لمصر أن تنتظر الآن بدلاً من أن تنضم إلى المثلث.

## ٣-٢ الحوافز السياسية:

حتى مع توافر الحوافز الاقتصادية الكافية للاندماج، فقد لا يتحقق ذلك بسبب عدم وجود الحوافز السياسية لدى قادة هذه الدول للاندماج. حيث إن اتفاقات التجارة التفضيلية يمكن أن تدعم أو تضعف المراكز التي يتمتع بها القادة السياسيون، ومن ثم فإن

<sup>(٣)</sup> سيكون التحول في التجارة أعلى أيضاً، كلما ازداد نصيب الواردات من خارج الدول المنظمة إلى اتفاق التجارة التفضيلي [Lipsey, (1960)، وكلما قلت درجة تماثل هيكل الإنتاج بين الدول الأعضاء في الاتفاق التفضيلي]. [Viner, (1950)] وقد تبين صحة الافتراض الأخير في حالة مصر وإسرائيل [Fawzy (1994)].  
<sup>(٤)</sup> تشير الدلائل أن المكسيك قد استفادت من اتفاق ناftا NAFTA كمرتكز رئيسي لإصلاحها الاقتصادي. [Francois, (1996)].

اتفاقات التجارة التفضيلية يتم إبرامها فقط عندما ترجح كفة منافعها السياسية على كفة تكاليفها السياسية. فالقادة يجب أن ينظروا إلى اتفاقات التجارة التفضيلية باعتبارها مرغوبة وممكنة ومحل ثقة كي يقوموا بتوقيعها<sup>(5)</sup>.

تنوافر الرغبة السياسية إذا ما كانت المنافع الناشئة عن الاتفاق بالنسبة للقادة وأنصارهم تزيد على التكلفة. كما يمكن أن تنتهي تلك الرغبة إذا ما واجهت القيادة الحالية ومؤيديها صدمة خارجية (كالحرب مثلاً) تؤدي إلى تغيير الحسابات السياسية عن التكلفة والمنافع لصالح تنفيذ الاتفاق، كما قد تنشأ الرغبة أيضاً إذا ما تولت قيادة جديدة شئون الدولة، وكان لها مؤيدون جدد ذوي مصالح تتوافق مع عقد اتفاق تجارة حرة.

وتتحقق الإمكانية السياسية عندما يتمكن القادة من ضمان الموافقة على الاتفاق والحصول على تأييد لتنفيذه، ويتطلب هذا أن تكون القيادة قادرة على توفير موافقة الأطراف الأخرى من الحكومة - الهيئة التشريعية، والبيروقراطيات، وجهات الحكم المحلي - وهو أمر بالغ الصعوبة في ظل النظم الديمقراطية، خاصة إذا ما كان القادة يحكمون بتأييد من الأقلية في الهيئة التشريعية. وفضلاً عن هذا، فإن القيادة يجب أن تكون قادرة على تعويض الخاسرين، على الأقل جزئياً، وخاصة إذا ما كانوا يكونون أقلية ذات صوت مسموع وعلى استعداد لخلخلة الائتلافات الضعيفة والدخول في عمليات عصيان مدني.

وأخيراً، تتحقق الأهلية السياسية عندما يعتقد الرابحون والخاسرون أن الوعود التي قدمت لهم بشأن تحقيق مكاسب وتقديم تعويضات في المستقبل هي أهل للثقة. وفي الوضع الحالي، فإن الأهلية تعتمد في جزء كبير منها على المدى المتوقع لاحترام الاتفاق من جميع الأطراف في المستقبل، وما إذا كانت العلاقة بين الأطراف تقوم على أساس من الثقة والسلام الذي لا يمكن الرجوع عنه. ويجب أن يكون قادة الدول الأعضاء في اتفاق التجارة التفضيلية قادرين على إقناع الخاسرين أنهم سيحصلون على تعويضات، وعلى إقناع الرابحين بأنهم لن يتأثروا سلباً.

هل يمكن لاتفاق تجارة تفضيلية يضم المثلث إلى جانب مصر أن يحقق شروط الرغبة والإمكانية والثقة؟ في تقديري، أنه لا يمكن، ولأنه حتى إذا ما توافرت لبعض الدول الشروط الثلاثة كلها فإن ذلك غير كاف، ذلك أن إبرام اتفاق ناجح يتطلب أن يجد كافة القادة السياسيين في جميع الدول، الاتفاق مرغوب وممكن ومحل للثقة. وسيتم توضيح الأسس التي بنيت عليها هذه النتيجة فيما يلي، مع تركيز خاص على مصر.

فيما يتعلق برغبة مصر يلاحظ أن أنصار القيادة متنوعون، كما يدل على ذلك الأغلبية المؤيدة للحكومة في مجلس الشعب. كذلك فإن البيروقراطية ليس لها دور في الاتفاق مع المثلث. والقطاع الخاص مهتم أكثر بالتجار مع الأسواق الكبرى، وخاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وهناك شعور عام، وخاصة بين بعض الأفراد في مجتمع المثقفين، أن السلام الشامل شرط سابق لقيام التعاون الكامل. وفضلاً عن ذلك، فإن مصر تلعب دوراً محورياً في عملية السلام في المنطقة، وانضمامها إلى المثلث قد ينتقص من قدرتها على لعب هذا الدور. لذلك، فإنه على وجه العموم يمكن القول بأن الرغبة السياسية في الانضمام إلى المثلث في اتفاق تجارة تفضيلية غير متوافرة في الوقت الحالي<sup>(1)</sup>.

وبخصوص الإمكانية، فإن مصر في مركز يسمح لها بتمرير مثل هذا الاتفاق من خلال الهيئة التشريعية، إذا ما كانت القيادة تعتبره مرغوباً من الناحية السياسية. وكما تمت الإشارة من قبل، فإن الحكومة تتمتع بالأغلبية في البرلمان. ومن المنتظر أن

<sup>(5)</sup> تم استخدام هذه الشروط في دراسة حديثة للبنك الدولي (1995) لشرح السبب الذي من أجله تقوم بعض الدول بإصلاح المنشآت المملوكة للدولة بها، بينما مازالت دول أخرى متخلفة عن ذلك.

<sup>(6)</sup> على الرغم من صعوبة التيقن، بالنسبة للدول الأخرى، فإن الفلسطينيين قد يكونون الطرف الرئيسي المؤيد لهذا الاتفاق، إذ أن السيد عرفات قد تم انتخابه حديثاً، وهو يتمتع بتأييد واسع يؤيد الرفاهية. ونظراً لأن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على إسرائيل، ليس للتجارة فحسب، بل أيضاً للعمالة، فإن القول يبدو معقولاً بأن الاتفاق مرغوب من المنظور الفلسطيني. وعلى الجبهة الإسرائيلية، فإن مثل هذا القول يصبح أكثر صعوبة. لقد تم انتخاب حكومة جديدة مؤخراً، يبدو أن اهتمامها موجه بدرجة أكبر إلى ضمان الأمن أكثر من السلام، أو التجارة في السلع أو السماح بانتقال العمالة. ومن ناحية أخرى، فإن الحكومة قد كسبت الانتخابات بأغلبية ضئيلة، وهو ما يدعو إلى القول بعكس ما ذكر في الفقرة عن الرغبة.

يكون الخاسرون نتيجة لهذا الاتفاق عدداً قليلاً جداً ومتفرقا. ولا يمكن لمعارضة بعض المثقفين أن تكون أقوى مما كانت عليه عندما وقع الرئيس السادات اتفاق السلام مع إسرائيل. ولهذا فإن مصر بمقدورها أن توفر عنصر الإمكانية<sup>(٧)</sup>.

وأخيراً فإنه حتى لو تم استيفاء شرطي الرغبة والإمكانية، فإن الثقة في الوعود التي سيتم قطعها في مثل هذا الاتفاق قد لا يمكن تصديقها بدون وجود ضمانات خارجية. لقد قامت مصر بالوفاء بكل التزاماتها في اتفاق السلام مع إسرائيل، ولكن لا يمكن لها أن تضمن أفعال إسرائيل والأطراف الأخرى. إن النكوص عن الالتزامات السابقة في كل مرة يتم فيها انتخاب حكومة جديدة، أو القيام بأعمال معوقة من جانب المعارضين لعملية السلام، لن يؤدي إلى اجتذاب المستثمرين إلى المنطقة، لأنهم يحتاجون إلى تأكيد أن الاستقرار والتجارة الحرة سيكونان هما نمطا الحياة العادية. ولهذا، فإن هذا الشرط قد لا يمكن تحقيقه دون قيام سلام شامل ودون ضمانات خارجية بسيادة الاستقرار من جانب الولايات المتحدة وأعضاء آخرين من المجتمع الدولي مثلاً.

### ٣-٣ التفاعل بين الحوافز الاقتصادية والسياسية:

يمكن القول بأن الحوافز الاقتصادية والحوافز السياسية التي تدفع الاندماج الإقليمي ليست مستقلة عن بعضها البعض. وفضلاً عن هذا، فإن التفاعل بين مجموعتي الحوافز يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً. فعلى سبيل المثال، فإن المكاسب الاقتصادية من الاندماج الإقليمي قد تجعل اتفاق التجارة التفضيلي مرغوباً من الناحية السياسية إذا ما كانت المنافع ستعود على المجموعات التي تؤيد النظام الحاكم. هنا تعمل الحوافز الاقتصادية والسياسية معاً في نفس الاتجاه. وعلى العكس، فإذا كانت منافع الاندماج ستؤول إلى معارضي النظام الحاكم، فإنه يصبح غير مرغوب من الناحية السياسية. وفي هذه الحالة لا تتفق الحوافز السياسية مع الحوافز الاقتصادية، ومن المحتمل ألا يؤدي مثل هذا الاتفاق ثماراً. وربما يفسر ما تقدم - على سبيل المثال - تردد الاتحاد الأوروبي في تحرير قطاع الزراعة في اتفاقاته مع تونس والمغرب والآن مع مصر.

وبالنسبة لشرط الإمكانية، فإن السلام الشامل في الشرق الأوسط يجعل الاندماج الإقليمي ممكناً من الناحية السياسية، مع الافتراض أنه قد لا يمكن لكل القادة بالضرورة أن يتحملوا المعارضة المحلية أو الأجنبية مع الاستمرار في السلطة. وهذه المعارضة قد تتضاءل إذا ما أصبحت حوافز الاندماج من القوة بحيث أن يمارس مؤيدو القادة ضغطاً مماثلاً عليهم لتحقيق السلام. أما بالنسبة للثقة، فإن من الواضح أن ضمان السلام بواسطة قوى خارجية سيؤدي إلى تخفيض المخاطر التي تواجه المستثمرين، وقد ينتج عن ذلك ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يدعم الحوافز الاقتصادية للاندماج. وباختصار، فإنه لا يبدو أن لدى مصر حوافز اقتصادية أو سياسية كافية للانضمام إلى المثلث في الأجل القصير. على أنه لا ينبغي بالضرورة أن ينطبق ما تقدم على الأجل المتوسط.

### ٤ - احتمالات الاندماج في الأجل المتوسط:

تعتمد احتمالات الاندماج الإقليمي في الأجل المتوسط على التغيرات المستقبلية في الحوافز الاقتصادية والسياسية. وبينما لا يمكن التيقن من المستقبل، إلا أنه ليس منفصلاً عن أحداث الماضي والحاضر. فإلى جانب السلام، هناك عاملان يلوحان في الأفق حالياً ومن المحتمل أن يكون لهما تأثير جوهري على احتمالات قيام الاندماج الإقليمي وهما: اتفاقات التجارة التفضيلية مع الاتحاد الأوروبي والاستثمار الأجنبي المباشر. ويستعرض هذا القسم أثر هذين العاملين على الحوافز الاقتصادية والسياسية للاندماج في الأجل المتوسط.

<sup>(٧)</sup> بالنسبة لأعضاء المثلث، فإن شرط الإمكانية قد لا يمكن تحقيقه بالكامل، إذ أن الحكومة الإسرائيلية قد لا تتمكن من تمرير الاتفاق من خلال البرلمان، لأنه يبدو أن مؤيديها يفضلون الأمن على السلام. كذلك فإن الفجوة في دخل الفرد قد تسبب شيئاً من المعارضة، إذ أن دخل الفرد في إسرائيل في عام ١٩٩٤ بلغ ١١٣٦٣ دولاراً أمريكياً في مقابل ١٥٢١ دولاراً في الأردن و ٨٨٥ دولاراً في مصر. كذلك فإن الفلسطينيين قد يجدون صعوبة في تمرير اتفاق تجارة في ظل التقدم المحدود على جبهة السلام. أما الأردن فيبدو أنها من الممكن أن تحقق شرط الإمكانية.

## ٤-١ دور اتفاقات التجارة التفضيلية مع الاتحاد الأوروبي:

تتمتع مصر بالعضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية، كما أنها ستوقع قريباً على اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي. وقد قامت الحكومة أيضاً بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات، أدت إلى انفتاح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمار الأجنبي. إلا أن مصر ليست الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتحرك في هذا الاتجاه، فقد ذهبت إسرائيل إلى مدى أبعد من ذلك، فألى جانب تحرير الاقتصاد والانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) عقدت إسرائيل اتفاقات تجارة تفضيلية مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد بدأ الأردن عملية انفتاح اقتصادي وهو الآن في مرحلة الانضمام إلى اتفاقية الجات، كما أنه يتفاوض حالياً على اتفاق تجارة تفضيلي مع الاتحاد الأوروبي. والسؤال الذي يثار الآن هو: هل ستؤدي هذه الاتفاقات إلى إعاقة أم الإسراع بعمليات الاندماج الإقليمي وزيادة التحرير<sup>(٨)</sup>.

وتقدم الكتابات عدداً من الأسباب لتبرر لماذا يمكن أن تكون الإجابة في مصلحة زيادة التحرير والاندماج الاقتصادي، كما تقدم عدداً من الأسباب لإثبات العكس. [Frankel, (1995)]، فمن ناحية، قد يتقدم الشركاء الرئيسيون في التجارة من خارج اتفاق التجارة التفضيلي بطلب الانضمام إلى الاتفاق أو يطلبون تحرير التجارة في الدول التي تعقد اتفاق التجارة التفضيلي، وخاصة حيث تكون الحواجز الجمركية - التي تواجههم - مرتفعة. وسيؤدي هذا إلى الضغط في اتجاه زيادة التحرير. كذلك يعمل التخفيض التدريجي للحماية في إطار اتفاق تجارة تفضيلي، في نفس الاتجاه، لأن هذا التدرج من شأنه أن يقضي على مقاومة التحرير، خاصة إذا ما صاحبت عملية التخفيض التدريجي بعض التعويضات والمساعدات الفنية، فإن ذلك من شأنه تخفيض مقاومة التحرير. وأخيراً من المتوقع أن يدرك المنتجون المحليون بعد الاتفاق أن حكومتهم لا يمكن أن توفر لهم الحماية بسهولة، وهو ما قد يساعد على زيادة التحرير فيما بعد.

قد تؤدي اتفاقات التجارة التفضيلية أيضاً إلى الترويج للاندماج الإقليمي، عن طريق تأثيرها المحتمل على القدرة التنافسية للمنشأة. - وكما ذكر أعلاه، فإن هذه الاتفاقات لا تشمل التجارة فحسب - بل إنها تتناول أيضاً المنافسة والاستثمار. وبمقدار ما تحققة اتفاقات التجارة التفضيلية من إزالة للرسوم الجمركية وتوحيد الإجراءات المحلية المختلفة لا (مثل الاعتراف المتبادل بالمعايير والمستويات)، فإنها تمهد الطريق لزيادة التجارة مع أطراف خارجية. وبينما قد تؤدي اتفاقات التجارة التفضيلية إلى تحويل التجارة، فإنه يمكنها أن تنشط عمليات الإصلاح التي تؤدي بدورها إلى تحسين مناخ الاستثمار. وسيؤدي ذلك ليس فقط إلى مساعدة المنتجين المحليين، بل قد يؤدي أيضاً إلى جعل الدولة أكثر جاذبية للمنتجين الأجانب، وكل هذا يجعل المنشآت أكثر كفاءة، ومن ثم أكثر تقبلاً لدرجة أكبر من التحرير.

ومن ناحية أخرى، فإن اتفاقات التجارة التفضيلية يمكنها أن تجعل زيادة التحرير وزيادة الاندماج أكثر صعوبة. إذ أنها قد تتطلب أشكالاً جديدة من الحماية عن طريق تطبيق قواعد المنشأ وإدارة العمليات المضادة للإغراق، والإجراءات الوقائية وهي كلها ذات آثار حمائية. فعلى سبيل المثال ترى كل من [Krueger, (1993)] و [Hoekman, (1992)]، أن الترتيبات الجديدة قد تتضمن على سبيل المثال، قواعد معقدة للمنشأ وهذه تمثل في اعتقادهما تراجعاً عن التجارة الحرة.

ويمكن لاتفاقات التجارة التفضيلية أيضاً أن تحصل الاتجاه إلى مزيد من التحرير أكثر صعوبة إذا ما قام القادة باستثمار قدر كبير من رأسمالهم السياسي في تلك الاتفاقات بدلاً من التحرير متعدد الأطراف [Bhagwati, (1992)] Multilateralism. وبالإضافة إلى هذا، فإن المنشآت قد تمارس نفوذاً في تصميم قواعد جديدة تفيد الأطراف الداخلة في الاتفاق وتضر بالأطراف الخارجية. وعلى سبيل المثال، فإن الرسوم الجمركية قد يتم تصميمها بطريقة تؤدي إلى زيادة الحماية لبعض جماعات المصالح، بما يؤدي إلى تناقص التأييد السياسي للتحرير الإقليمي والتحرر متعدد الأطراف. وبالمثل، فإن الأسلوب المتبع في تخفيض الحماية

<sup>(٨)</sup> يعتبر الانفتاح أمراً رئيسياً في مساعدة الدول على البدء في عملية الاختلاط مع أو اللحاق بالدول الغنية، كما يبين ذلك ساكس ووارنر [Sachs & Warner, (1996)].

تدريجياً قد يتم بطريقة تعوق زيادة التحرير، وخاصة حيث يتم البدء بإلغاء الرسوم على السلع الرأسمالية والوسيط [Galal & Hoekman, (1996)]، ويرجع ذلك إلى أن هذا الأسلوب لخفض الرسوم الجمركية يؤدي إلى زيادة معدلات الحماية الفعلية في الفترة الانتقالية، وهو ما يجعل تحرير المنتجات النهائية أكثر صعوبة.

وبعد كل ما ذكر، فإن الإجابة على التساؤل الخاص ما إذا كانت اتفاقات التجارة التفضيلية ستؤدي إلى تشجيع أم إعاقة احتمالات الاندماج والتحرير، إنما يعتمد على التجربة العملية. لقد تزامن التحرير في أوروبا مع تكوين السوق المشتركة والمنطقة الأوروبية للتجارة الحرة. أما في المناطق الأخرى فقد كانت الترتيبات الإقليمية مصحوبة بتفتت الأسواق العالمية، ومن ثم فشلها.

وتحمل مبادرة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر المتوسط بعض الأمل في صالح التحرير في المستقبل، ولكنها تحمل أيضاً بعض المخاطر. ومن المتوقع أن يكون الاتفاق الذى توشك مصر أن تبرمه مع الاتحاد الأوروبي على غرار الاتفاقيتين اللتين تم إبرامهما مع كل من تونس والمغرب. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا الاتفاق سيتطلب تحرير الواردات المصنعة من الاتحاد الأوروبي في خلال فترة ١٢ عاماً، وإلغاء فوري للرسوم الجمركية على الصادرات المصرية المصنعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. كما سيتطلب هذا تبني سياسات المنافسة بالنسبة للتجارة مع الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل فإن الاتحاد الأوروبي سيوفر المعونة المالية والفنية لمساعدة الصناعات على التكيف مع النظام الجديد. والعيوب الرئيسية للاتفاق هو أنه سيوفر قدراً محدوداً من التحسن بالنسبة لنفاذ السلع الزراعية لأسواق الاتحاد، وهو كذلك لا يتضمن أى تحرير بالنسبة لإجراءات الشراء الحكومية، ولا يضمن حرية حركة رؤوس الأموال، ولا يقدم أى التزام بتحرير الخدمات.

ونظراً لأن اتفاق التجارة التفضيلي يعتبر، في الأساس، خطوة نحو التحرير الجزئى مع بضعة من الشركاء في التجارة، فإنه يمكن أن يكون مفيداً إذا ما أدى إلى نمو القطاعات التنافسية، وإلى تقليص القطاعات غير الكفئة. وتكمن الخطورة في أنه بينما قد ينجح الاتفاق في تخفيض حجم القطاع المنافس للواردات، فإنه قد لا يفعل الكثير في تنشيط الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، فالاتفاق سيؤدي إلى تحسين المواصفات التنافسية، والسياسات ولكنه لن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا هو السبب الذى دعا جلال وهوكمان [Galal & Hoekman, (1996)] إلى القول بأنه في حالة الاتفاق محل التفاوض بين مصر والاتحاد الأوروبي، فإن مصر ينبغي أن تستخدم الاتفاق لوضع استراتيجية نمو تتضمن التحرير كعنصر أساسى<sup>(٩)</sup>. وبغير ذلك فإن الاتفاق قد يولد بعض المكاسب الاستاتيكية المحدودة عن طريق زيادة خلق التجارة مقارنة بتحويل التجارة، ولكنه سيركز على الاتحاد الأوروبي مركزاً وتظل مصر طرفاً. وسيكون هذا على حساب توسيع الاندماج الإقليمي، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن دولاً مثل مصر وإسرائيل ستفضل التصدير إلى أوروبا بدرجة أكبر من التصدير إلى دول المنطقة.

#### ٤-٢ دور الاستثمار الأجنبي المباشر:

تفتقر مصر ودول المثلث إلى عنصر رأس المال، وعليه فإن في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يعد أمراً حيوياً لتحقيق معدلات سريعة للنمو ومستويات مرتفعة لمعيشة سكانها. وفي مصر يتطلب تحقيق معدل نمو سنوى متواصل مقداره ٧% ضرورة استثمار ما يعادل ٢٧% من الناتج المحلى الإجمالى، فى حين أن المدخرات المحلية تبلغ ١٨%، فقط من هذا الناتج أى أن هناك فجوة تبلغ حوالى ١٠%، أو ما يقرب من ١٢ مليار دولار أمريكى. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساعد فى مواجهتها، خاصة مع محدودية فرص الاقتراض، وطول الفترة اللازمة لتنشيط الاستثمار الخاص المحلى. ولا تنحصر مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر فى توفير رأس المال، ولكنها تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فهى تتضمن المعرفة بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا، وشبكات النفاذ إلى الأسواق الرئيسية. ولكن هل تؤدي هذه الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنشيط الاندماج الإقليمي وزيادة التحرير فى المستقبل؟

<sup>(٩)</sup> أورد جلال وهوكمان [Galal & Hoekman, (1996)] تفصيلاً لاستراتيجية النمو فى مصر. وكانت نواحي الإصلاح التى ركزا عليها هى الإصلاح لتخفيض حجم الحكومة (زيادة الادخار المحلى) وتشجيع الاستثمار، وفتح الاقتصاد أمام التجارة والاستثمار وزيادة المنافسة، وبصفة رئيسية من خلال عمليات الخصخصة.



تعتمد إجابة هذا السؤال، جزئياً على طبيعة السياسات التي ستتبعها مصر - والدول الأخرى. وتوضح قراءة التجربة التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر أنه اتجه في البداية إلى الدول لكي يصل إلى المواد الخام. ثم انتقل - بعد ذلك - ليستفيد من استراتيجيات الإحلال محل الواردات، عن طريق البيع في الأسواق الداخلية تحت مظلة الحماية المرتفعة، وحالياً، تلجأ كثير من الشركات متعددة الجنسيات والحكومات للاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة الأسواق الخارجية. هذا ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز عملية الاندماج الإقليمي، إذا ما اتبعت الدول سياسات مناسبة لتشجيع الصادرات. وبالعكس، فإنه كلما تم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للإنتاج للسوق المحلي في ظل حماية مرتفعة، كلما قد يؤدي ذلك إلى تثبيط الاندماج الإقليمي.

وهناك عامل آخر يرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في زيادة احتمالات الاندماج الإقليمي وهو اتجاه المنطقة مؤخراً إلى التخصص، والتحرير المالي والقانوني. فكلما ازدادت هذه الإصلاحات قوة وعداداً في المنطقة، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في بعض القطاعات مثل البنوك، والاتصالات، والمرافق العامة والنقل. ونتيجة لذلك، فإن الخدمات المحلية ستؤدي بصورة أكثر كفاءة، كما أن حركة رؤوس الأموال ستصبح أسير، وكذلك فإن تكلفة المعاملات الاقتصادية ستكون أقل. وكل هذه العوامل ستجعل الدول في المنطقة مواقع أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤدي إلى زيادة احتمالات الاندماج الإقليمي. ويدعم هذا أكثر، إمكانية قيام الدول بإصلاحات أخرى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تقديم التزامات يمكن الوثوق بها بشأن عدم مصادرة الأصول في المستقبل، ووضع قواعد شفافة للعمل للتبؤ بها، وتبسيط النظم واللوائح الخاصة بإنشاء وتشغيل المنشآت، مع تيسير الوصول إلى الأسواق الأجنبية الكبيرة بدون إجراءات جمركية معقدة.

ومن ناحية الشركات متعددة الجنسية يمكنها أن تؤثر في الاتجاه نحو الاندماج الإقليمي في المستقبل، فنظراً لتزايد اهتمامها بإنتاج منتجات معقدة عبر الحدود، فإنها عادة ما تجد أنه من الأفضل لها أن تحصل على المواد الخام من إحدى الدول، وأن تقوم بتصنيع المكونات كثيفة العمل في دولة ثانية، بينما تقوم بالعمليات ذات التكنولوجيا المكثفة في دولة ثالثة. وهي تعتبر أن الأسواق المحدودة تحرمها من المنافع التي تنشأ من وفورات النطاق، بالتالي، فإنه من المتوقع أن تقوم تلك الشركات بدفع الاندماج الإقليمي، إلى المدى الذي تؤدي فيه هذه الترتيبات إلى تسهيل حركة السلع وجعلها أكثر سهولة ويسراً عبر المواقع المختلفة. وهذا هو فعلاً ما حدث بالنسبة للكتل التجارية الإقليمية في أوروبا، وشمال أمريكا، وآسيا [Fishlow and Haggard, (1992)]. وهو ما يمكن توقع حدوثه في الشرق الأوسط.

وهكذا، فإن احتمالات الاندماج في المنطقة يمكن أن تكون أكبر في المستقبل، عندما توفر الدول بيئة أصح للاستثمار، وتقوم بتحرير اقتصاداتها، وتنسق فيما بين نظمها (المعايير والمستويات... الخ). وستؤدي هذه الإجراءات إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات، وإلى تشجيع الاستثمار المحلي أيضاً. وسيحاول المستثمرون بدورهم أن يحثوا الساسة على الاندماج مع دول أخرى في المنطقة لتوفير أسواق أكبر، وللإفادة من وفورات النطاق، ولتحصلوا على أقصى الفوائد من الإنتاج في المواقع المختلفة.

## ٥- ملاحظات ختامية:

تناولت هذه الورقة الحوافز الاقتصادية والسياسية للاندماج الإقليمي، مع التركيز، من منظور مصري، على ما إذا كان اتفاق التجارة التفضيلي مع الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى تشجيع التجارة في داخل المنطقة، ومع المثلث الإسرائيلي / الفلسطيني / الأردني، واحتمالات امتداد الخطوات المبدئية في اتجاه الاندماج في داخل المثلث كي تضم إليها مصر.

ويمكن تلخيص النقاط الرئيسية فيما يلي:

- مستقبل التجارة الإقليمية يعتبر تحدياً كبيراً. إذ توضح البيانات التجارة البينية الإقليمية، إن الاندماج في المنطقة ما زال ضعيفاً للغاية، حيث لا تمثل التجارة البينية إلا أقل من ١٠% فقط من إجمالي تجارة المنطقة.
- يمكن أن يعزى ضعف الاندماج إلى أن الحوافز الاقتصادية والسياسية للاندماج مازالت محدودة. وتذهب الحوافز الاقتصادية إلى ما هو أبعد من خلق التجارة وتحويلها لتتناول المكاسب الديناميكية التي تصاحب الاستثمار والإصلاحات العميقة للاندماج. هذا ولا تفصل الحوافز السياسية عن الحوافز الاقتصادية، وهي تشير إلى أن الاتفاق الإقليمي يجب أن يكون من الناحية السياسية مرغوباً وممكناً وأهلاً للثقة حتى يمكن إيرامه.
- في الأجل القصير، لا يتوافر لمصر الحوافز الاقتصادية والسياسية الكافية للاندماج مع المثلث. إذ أن القرب الجغرافي يلغيه نقص البنية الأساسية وعدم توافر السلام. كذلك فإن مستوى الحماية مرتفع وقد يشجع على تحويل التجارة، ومناخ الاستثمار ما زال بحاجة إلى التحسين بما يسمح للاستثمار الأجنبي بالاستفادة من الموقع والأسواق الكبيرة. كذلك فإن المنافع الديناميكية من الاندماج الإقليمي لن تأتي إلا مع الاستثمار، وهو ما قد يتحقق في الأجل المتوسط.
- وفي الأجل المتوسط، تكون توقعات الاندماج الإقليمي أكثر إشراقاً. وخاصة وأن مصر توشك أن توقع اتفاق مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، وهناك اهتمام جاد بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن يؤدي كلا العاملين إلى إحداث إصلاحات أكثر عمقاً في الداخل وخلق ضغط من أجل الاندماج الاقتصادي للسماح للمنشآت بالوصول إلى الأسواق الأوسع، والحصول على أقصى الفوائد عبر المواقع المختلفة، والاستفادة من وفورات النطاق. ومع القيام بإصلاحات مماثلة في دول المثلث والدول المجاورة الأخرى، تزداد احتمالات الاندماج الاقتصادي. وغنى عن القول، أن السلام يعتبر شرطاً أساسياً لحدوث كل ذلك.

وقبل الختام فإن هناك سؤالاً ينبغي أن نوجهه، وهو ما الذي يمكن عمله في الفترة الانتقالية حتى تصبح احتمالات الاندماج حقيقة واقعة؟ إذا ما افترضنا حدوث تقدم مرضٍ على جبهة السلام، فإن دول المثلث قد تكون لديها حوافز اقتصادية وسياسية قوية للاندماج. إلا أنه في ذات الوقت يجب التركيز على عمل الترتيبات واتخاذ الخطوات التي تضمن اندماج مربح لكافة الأطراف. ومن الأمور الرئيسية في هذا الخصوص إصلاح السياسات الاقتصادية لجعلها أكثر جاذبية للاستثمار - المحلي والأجنبي - وزيادة التحرير. ويمكن دعم هذه الجهود وتنسيقها على مستوى المنطقة، عن طريق بنك الشرق الأوسط، مثلاً. أو عن طريق إقامة مشروعات مشتركة خاصة في مجال البنية الأساسية.

وباختصار، فإن الاندماج الإقليمي، مثله مثل أي قضية أخرى يمكن أن يكون مفيداً، إذا ما توافرت شروط معينة. وربما كان أهم شرط هو أن تكون لدى كل الأطراف المعنية الحوافز الاقتصادية والسياسية لتنفيذه، فإذا ما توافر هذان العنصران يكون الاندماج مفيداً للجميع، وإلا فإن الوعد بالاندماج سيظل كما هو، مجرد وعد.

## المراجع

- Bhagwati, Jagdish, 1992. *Trading Choices: The Americas or the World?* New York: Columbia University.
- El Erian, Mohamed and Stanley Fischer, 1996. 'Is MENA a Region? The Scope for Regional Integration', IMF Working Paper, April.
- Fawzy, Samiha, 1994. 'The Egyptian-Israeli Trade Relations: A Future Perspective,' in Hanaa Kheir Eldin, ed., *Economic Cooperation in the Middle East: Prospects and Challenges*, Cairo: Dar El-Mostaqbal Al-Arabi.
- Fischer, Stanley, Dani Rodrik and Elias Tuma, 1995. *The Economics of Middle East Peace*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Fishlow, Albert and Stephan Haggard, 1992. *The United States and the Regionalisation of the World Economy*. OECD Development Center. Francois, Joseph F., 1996. 'Anchoring Policy Reform: External Bindings and the Credibility of Reform', paper presented at the ECES conference 'How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU', held in Cairo, June 1996.
- Frankel, Jeffrey A., 1995. 'Does Regionalism Undermine Multilateral Trade Liberalization or Support It? A Survey of Recent Political Economy Arguments', Institute for International Economics, mimeo. Galal, Ahmed and Bernard Hoekman, 1996. 'The Road to Maximum Benefits: Egypt and the Partnership Agreement with the EU,' paper presented at the ECES conference 'How Can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU', held in Cairo, June 1996.
- Halevi, Nadav, 1996. 'Trade Prospects in the Triad,' mimeo.
- Hoekman, Bernard, 1993. 'Rules of Origin for Goods and Services,' *Journal of World Trade*, Vol. 27, 81-100.
- Hoekman, Bernard and Simion Djankov. 1996. 'Towards A Free Trade Agreement with the European Union: Issues and Policy Options for Egypt'. Paper presented at the ECES conference 'How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU', held in Cairo, June 1996.
- Hoekman, Bernard (forthcoming). 'Effective Protection and Investment Incentives in Egypt and Jordan During the Transition to Free Trade with Europe.' *World Development*.
- Kreuger, Anne O, 1993. 'Free Trade Agreements as Protectionist Devices: Rules of Origin,' National Bureau of Economic Research, Working Paper 4352. Lawrence, Robert , 1996. 'Preferential Trading Arrangements: the Traditional and the New'. Paper presented at the ECES conference 'How can Egypt Benefit from its Partnership Agreement with the EU', held in Cairo, June 1996.
- Lipsey, R. G., 1960. 'The Theory of Customs Union: a General Survey'. *Economic Journal* 70, 496-513.
- Sachs, Jeffrey and Andrew Warner, 1995. 'Economic Reform and Global Economic Integration', *Brookings Papers on Economic Activity*, 1-118.
- Van den Boogaerde, Pierre, 1991. 'Financial Assistance from Arab Countries and Arab Regional Institutions.' Occasional Paper 87, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Viner, Jacob, 1950. *The Customs Union Issue*. Carnegie Endowment for International Peace, New York.
- World Bank, 1995. *Bureaucrats in Business: The Economics and Politics of Government Ownership*, Oxford University Press.